الفضاء العمومي الجديد في المغرب بين هيمنة رواد الشبكات الاتصالية وتحكم السلطة

الدكتور محمد سليماني
باحث في التواصل والصحافة
المغرب

ملخص:

تتعالى بين الفينة والأخرى صرخات مدوية لنشطاء مواقع التواصل الاجتماعي حيال قضا مجتمعية وإنسانية واقتصادية وسياسية كثيرة، بل تتحول هذه الصرخات أحيا إلى حملات إعلامية كبرى تتلقفها وسائل الإعلام الجماهيري، وتحولها إلى مادة دسمة لصناعة أخبار وبرامج ولقاءات لمناقشتها كمواضيع للساعة، كما تصبح هذه المواضيع والقضا كذلك أخبارا رئيسة في برامج تلفزيونية وإذاعية تحمل مسميات عديدة "منصات"، "شاشات" وما على شاكلتها من البرامج التي تتقفى آ ر المحتو ت الأكثر انتشارا و ثيرا وتتبعا على مواقع التواصل الاجتماعي – هذه الأخيرة التي صارت بفعل الثورة التكنولوجية الحديثة فضاءات عمومية للنقاش والتأثير والتأثر– غير أن الملاحظ أن كثيرا من هذه الحملات الاتصالية الكبرى لمغرب سرعان ما تذهب أدراج الر ح، وتتحول إلى نِسيا مَنسيا مع مرور الأ م وكأنها عاصفة صيفية في صحراء قاحلة تمر مر السحاب، وحتى إذا استمر تفاعل رواد مواقع التواصل الاجتماعي معها مدة من الزمن، فإن ثير هذه الحملات على صناع القرار وعلى السلطة لمغرب ليس بتأثير كبير، إذ سرعان ما تعود المياه إلى مجاريها وكأن شيئا لم يكن.

الكلمات المفاتيح: الفضاء العمومي– الفضاء العمومي الجديد– السلطة

Abstract

On occasion, loud shouts concerning various sociological, humanitarian, economic, and political crises are heard on social media. These cries can occasionally grow into significant media campaigns that are picked up by mainstream media, who then use them as hot topics for the discussion of the hour's news, programs, and meetings. These subjects also make headlines in several radio and television programs, for example. While there are "platforms," "screens," and similar programs that monitor the impact of the most popular, influential, and tracking content on social media platforms, many of these significant communication campaigns in Morocco are quickly ignored due to the modern technological revolution. And it eventually fades away like a tear in the rain. Even if social media users engage with them for a period, these initiatives have little effect on policymakers or Morocco's influence. The situation resumes its previous state.

Keywords: Public sphere –A new public sphere - authority

الفضاء العمومي: المفهوم والجذور

يعود الفضل في استعمال مفهوم الفضاء العمومي إلى الفيلسوف الألماني يورغن هابرماس، ففي أطروحته التي نشرت سنة 1960 تحت عنوان "الفضاء العمومي: أركيولوجيا الدعاية عتبارها مكو بنيو للمجتمع البورجوازي"، تطرق إلى ميلاد الفضاء العمومي البورجوازي خلال القرن 18. لكن ما الذي يقصده هابرماس لفضاء العمومي؟ وما دلالته؟ من أجل الإجابة عن هذين السؤالين، لا بعد من العودة قليلا إلى الوراء، و لضبط إلى القرن 18، وذلك للوقوف على البيئة السياسة والاجتماعية والثقافية التي كانت سائدة آنذاك في المجتمع الأوروبي الذي ظهر فيه هذا المصطلح. ففي تلك الفنزة ظهرت الصحافة، والتي كانت في بدا تها تشكل أداة للسلطة السياسية الحاكمة من أجل نشر المراسيم وأخبار الأمن والمحاكم وأسعار المنتجات، فالصحافة كانت هي الفضاء الذي يتضمن المعلومات والأخبار والمراسيم التي ترغب السلطة السياسية في إيصالها إلى الجماهير، إلا أن هذا الفضاء كان أحاد ، أي تحت رقابة وسلطة وتحكم جهة واحدة، و لتالي، لم يكن يحوي آراء وتصورات قي أطياف المجتمع، ولم يكن يحوي النقاشات والآراء الأخرى، الأمر الذي دفع هذه الأطياف المجتمعية، وخصوصا الطبقة البورجوازية إلى البحث عن بدائل، فكان لها أن أبدعت أيضا "فضاءات عامة (مقاه، صالو ت، نواد..) كان البورجوازيون يتبادلون فيها الرأي ويتناقشون في قضا الفن والمسرح والأدب"[1].

شكل هذا الفضاء العمومي فرصة ريخية للمجتمع البورجوازي للانفلات من قبضة الدين والسلطة، اللذين كا يرسمان الخطوط ويضعان المسالك الواجب اتباعها من قبل جميع الشرائح والطبقات الأخرى، بل إنهما كا يتحكمان في كل مفاصل الحياة عبر السلطة الدينية والرقابة السياسية الحاكمة. فلم يكن أمام الطبقة البورجوازية غير ابتكار وسيلة أخرى تجعلها تشارك في الحياة المجتمعية، وقد تى لها ذلك من خلال ابتكار فضاء عمومي خاص بها، تتطارح فيه كل القضا وتناقش فيه جميع المستجدات، لإضافة إلى أمور الثقافة والفن والأدب بشكل حر.

يعتبر هابرماس أن الفضاء العمومي قد "نشأ في الصالو ت التي تمتلكها شخصيات رزة في المجتمع البورجوازي، ثم انتشر بسرعة في المقاهي والمنتد ت الثقافية"[2]. فأطروحة هابرماس حول ارتباط الفضاء العمومي لمجتمع البورجوازي تي في سياق أن هذه الطبقة تعتبر آنذاك تشكيلة سياسية واجتماعية صاعدة في القرن 18 بعدد من الدول الأوروبية. ويركز هابرماس على المجتمع البورجوازي كمؤسس فعلي للفضاء العمومي، ويجد هذا الأمر تفسيره كذلك من داخل البنية الأسرية البورجوازية.

يفنزض الفضاء العمومي وجود بيئة تجمع أطياف مجتمع أو طبقة اجتماعية، قادرة على التحاور والمناقشة والجدال، وتفنزض موضوعا أو قضية تستأثر هتمام المتحاورين من أجل الخروج جماع في النهاية حول القضية (موضوع النقاش).

لقد تصور هابرماس الفضاء العمومي بكونه "عبارة عن دائرة وسطية تكونت ريخيا في عصر الأنوار بين المجتمع المدني والدولة. وهو الفضاء المتاح لجميع المواطنين، حيث يجتمع الجمهور للتعبير عن رأي عام"[3]. فهو بهذا التعريف ذلك "المجال الذي يتم فيه التحاور والمناقشة وتبادل إمكانية التواصل والتفاعل لمناقشة قضا المجتمع"[4]. ويذهب هابرماس بعيدا عندما يعتبر الفضاء العمومي مجالا للحصول على إجماع سياسي بين المتحاورين والسلطة الحاكمة، وذلك من خلال قيام الأفراد الخواص لاستخدام العمومي للعقل بغية بناء توافق سياسي"[5].

بدائل المقصيين: فضاء عمومي بديل

من أجل قراءة الحاضر، لابد من العودة أيضا إلى القرن 18، ريخ ميلاد الفضاء العمومي، فإذا كانت السلطة الحاكمة آنذاك قد ابتكرت فضاءها العمومي الذي تنشر من خلاله المراسيم والأخبار وكل ما ترغب في أن يصل إلى قي الجماهير، وإذا كانت الطبقة البورجوازية قد ابتكرت هي الأخرى فضاءاتها العمومية التي تتطارح فيها الآراء والنقاش والأفكار حول السياسة والمسرح والثقافة والأدب وغير من مفاصل الحياة، فما موقع قي أطياف المجتمع الأخرى؟

ينتقد البعض تصور الفيلسوف هابرماس حول القضاء العمومي البورجوازي عتبار هذه الطبقة هي المؤسس الفعلي للفضاء العمومي، ويدور هذا الانتقاد حول إغفال هابرماس أو إسقاطه مكو ت اجتماعية أخرى من الفعل والتغيير، فهذه الأطياف المجتمعية التي وجدت نفسها خارج دائرة اهتمام الفضاء العمومي البورجوازي، وبعيدة عن المشاركة في النقاشات التي تدور داخل هذه الفضاءات العمومية، خصوصا وأن المعلومات والأفكار والآراء تتدفق من الأعلى، ومن خلال الممسك بزمام وسائل الإعلام، وهذا أضعف، بل أقصى مشاركة المجتمع والحركات الاجتماعية في الحوار ونقاش القضا المختلفة. ولم يكن من سبيل أمام هذه الفئات المقصية سوى خلق فضاءات عمومية مضادة أو معارضة خاصة بها، فجميع الجماعات الشاملة تنطوي على إقصاءات؛ حيث إنه "لا يمكن للمرء أبدا أن يصنف "مجموعة من الناس" دون أن يصنف ضمنا أو تصريحا الأفراد غير الأعضاء في تلك المجموعة بوصفهم (الآخرين) كما هو الحال في أثينا (الديمقراطية)، حيث يقوم المسؤولون الذين تؤول إليهم السلطة قصاء النساء والعبيد والأطفال والمهاجرين. وردا على هذه العوائق والإقصاءات والاها ت قام الناس الذين تم تهميشهم أو إسقاطهم من الحسبان داخل ما يسمى لجمهور العام، بتشكيل الجماهير المعارضة"[6].

بهذا المعنى، يرى كل من المدير السابق لمعهد الأبحاث الاجتماعية (مدرسة فرانكفورت) "أوسكار نيغت" ورفيقه ألكسندر كلوج، أن الطبقة البورجوازية "لم تكن وحدها من ساهم بشكل كبير وأساسي في نشأة الفضاء العمومي، خاصة في أورو في القرنين 18 و19، بل هناك طبقة اجتماعية أخرى، هي الطبقة العاملة (البورليتار)، إذ بدونها لا يمكن أن توجد

البورجوازية"[7]. وتتشكل هذه الطبقة من الأجراء والعمال والطلاب والنساء، ويستدلان على ذلك بثورة ألمانيا التي حركها هؤلاء سنة 1918 وأيضا حركة ماي 1968 بفرنسا.

إن الفضاء العمومي المضاد أو المعارض هو المكان الذي يمكن فيه سماع تجربة الفرد، ومكان الخطاب الذي لا مكان له في وسائل الإعلام. وهذا يجر إلى الحديث عن فضاء عمومي شعبي كذلك، إذ أورد هابرماس في مقدمة الطبعة 18 لكتاب حفر ت الفضاء العمومي، استشهادا ل "غونتز لوتو" كشف فيه هذا الأخير أن "الفضاء العمومي الشعبي يمتلك بدوره ثقافته وأشكاله التنظيمية وممارساته الخاصة التي لا تقل أهمية في بعدها العمومي البورجوازي. فيمكن لجميع المواطنين أن يمارسوا حقهم النقدي تجاه السلطة السياسية، تعبيرا منهم عن وعيهم السياسي"[8].

مواقع التواصل الاجتماعي: الفضاء العمومي الجديد

كانت الطبقة البورجوازية تبلور نقاشاتها وأطروحاتها في الصالو ت والمقاهي، وغيرها من الفضاءات التي تجتمع فيها، غير أن تلك النقاشات أصبح لها صدى ووقع، وأضحت مسموعة، بل ومؤثرة أحيا في بلورة رأي عام يتفاعل مع القضا والمستجدات، بعدما أضحت تتناولها الصحافة وتنقلها إلى قي أطياف المجتمع بما فيها السلطة الحاكمة. ف"الصحافة شكلت عنصرا نيا في التحول الذي عرفه المجتمع الأوروبي بعد العلاقات التجارية ما قبل- رأسمالية"[9].

لقد توسع الفضاء العمومي وتطور بفعل "نشأة الصحافة، وظهور المجلات والدور ت النقدية التي كانت في البداية مهتمة لنقد الأدبي والثقافي، ثم تحولت إلى النقد الاجتماعي والسياسي"[10]. فهذه الصحافة في بدايتها كانت تنأى عن المواضيع السياسية، ولا تهتم بها، اعتبارا لتداعياتها، غير أنه بعد ظهور المقاهي في القرن 18، وتطور الكتابة الصحفية ستتسع دائرة المناقشة، ولم تعد حكرا على الفئات المثقفة في الصالو ت، ولم تعد الجريدة من نصيب فئة نخبوية فقط ـف"في المقاهي كانت تقرأ الجرائد بصوت مرتفع، والمناقشة كانت مفتوحة في وجه جميع رواد المقاهي[11]. هكذا شكلت الصحافة دفعة قوية لنقاشات الفضاء العمومي من أجل البروز والتفاعل والتأثير وبلورة رأي عام بخصوص كل قضية تم تناولها ونقاشها في الصالو ت والمنتد ت والمقاهي. فالفضل في "استقلالية وتقدم الفضاء العمومي البورجوازي يعود إلى ازدهار الصحافة، مع رأي عام تشكل خاصة مع سكان المدن والبورجوازيين الذين كيّفوا عاداتهم القرائية مع الجديد من المنشورات، وخاصة مع دخول التحليل النقدي في الصحافة اليومية"[12]. كانت أبواب الصحافة مشرعة في هذه الفنزة أمام الجميع، وكانت تتوصل بشكل مستمر برسائل القراء الذين يتفاعلون مع ما تنشره، مدافعة عن مصالحه، ومبرزة لآماله. وهكذا أسهمت الصحافة في نشر الوعي لدى الجمهور، وتشجيعه على طرح أفكاره ووجهات نظره وتصوراته. لهذا تحولت الصحافة إلى وسيلة نقدية تستخدمها

الطبقة البورجوازية للتعريف بمشروعها المجتمعي لدى الجمهور الواسع، والدفاع عن مصالحها ضد سلطة الدولة، كما أن الصحافة كانت مفتوحة أيضا للجمهور نفسه للتعبير عن رأيه في القضا المطروحة، خاصة في "الخا ت التي كانت لبريد القراء. وبعد الصحافة النقدية، جاء دور المجلات لتعزيز هذا الفضاء، وإن كانت المجلات قد اقتصرت في البداية على المجالات العلمية، إلا أن تطور حركة الأدب أسهمت في ظهور المجلات الأسبوعية النقدية التي اعتادت الرد على رسائل القراء"[13]. هكذا تشكل الفضاء العمومي مواز لتطور وسائل الإعلام، بل هناك إذن ارتباط بين الفضاء العمومي والمجال الصحافي، فالصحافة تشكل أحد أهم مكو ت الفضاء العمومي. فالمجال الصحافي يشكل أهم حلقة وصل بين المجالات المختلفة في المجتمع (مجال سياسي، مجال اقتصادي، مجال ديني، مجال إنتاج ثقافي..) على حد تعبير بيير بورديو.

بعدما تراجعت الصحافة عن دورها التنويري، وأصبحت تخدم أجندات مختلفة غير بريئة دائما، وابتعدت عن النقاش العقلاني والحر وعن السجال التنويري الهادف، كان لا مناص من ظهور فضاء عمومي جديد، خذ زمام المبادرة، ويقوم على أنقاض ما أخفقت فيه الصحافة التقليدية. وبما أن إعلام الدولة، أو الإعلام الرسمي إقصائي، موجه من قبل الدولة وأحزاب السلطة، عتباره جهازا إيديولوجيا يخدم خطاب السلطة كما يؤكد الفيلسوف "ألتوسير"، مع تهميش شريحة واسعة من الفئات المجتمعية، كانت "الفضاءات الاتصالية البديلة التي تشكلها الميد الجديدة، هي الوعاء والوسيط الذي يَنفُذ من خلاله الكثير من "المهمشين" للتعبير عن آرائهم، و لتالي تكوين فضاء عام للنقاش والجدال المتحرر من الهيمنة الاجتماعية والسياسية للسلطة"[14].

لقد صارت الميد الجديدة، فضاءات عمومية جديدة للإخبار ونشر الأخبار، ومنصات للنقاشات بمختلف ألوانها، كما أن الكثير من الأفراد سواء من جهاز السلطة أو من المهمشين وجدوا في هذه الفضاءات الجديدة ملاذا لهم، بعيد عن سلطة الرقابة والتحكم والتوجيه التي كانت تحكم الفضاء العمومي التقليدي. وعن دواعي تجاوز الفضاء العمومي التقليدي، نجد الجواب لدى الوزير البريطاني السابق "دافيد ميليباند" (كان أول وزير بريطاني يكتب مدو ت على الإنترنت عندما كان وزيرا للبيئة)، إذ أورد في بداية مدونته "هذه المدونة هي محاولة مني لسد الفجوة المتزايدة والخطيرة بين السياسيين والعامة. سأوضح ما أقوم به وما أفكر فيه، ما قرأت وسمعت بنفسي وأ ر اهتمامي أو أثر في رئيس حزب المحافظين دافيد كامرون"[15].

إذا كان هابرماس اعتبر أن الفضاء العمومي، هو ذلك الفضاء أو المجال الذي يتم فيه التحاور والمناقشة والتواصل والتفاعل لمناقشة قضا المجتمع، فإن المجال الافتراضي أضحى مجالا عموميا بفعل تطور الشبكات العنكبوتية والفورة التكنولوجية التي سهلت المأمورية على الجميع، ففيها تنتعش الحوارات والنقاشات المختلفة بين مختلف شرائح المجتمع وطبقاته وأطيافه وأنواعه

دون قيود، وخارج إطار الرقابة. وإذا كان الفضاء العمومي كما تحدث عنه هابرماس، يعني ذلك المجال الذي يتم فيه التحاور والمناقشة وتبادل الآراء حول قضا الشأن العام، ومسائل المواطنين السياسية والاجتماعية، والفضاء الذي يتيح للمواطن والسياسي إمكانية التواصل والتفاعل، لمناقشة قضا مجتمعهم المختلفة، فإن فضاءات الانترنيت الاتصالية تعد تجسيدا فعليا لما تحدث عنه هابرماس، إذ "تنتعش لحوارات والنقاشات العديدة، بين عدة أطياف وشرائح من المجتمع، بدءا من المواطن العادي، والصحفي ووصولا إلى السياسي، وهو ما يجعله وفقا لبعض الباحثين الأمثل الذي يجسد الفضاء العمومي"[16]. فبفضل تطور الوسائط الإعلامية، خاصة في القرن التاسع عشر والقرن العشرين، "لم تعد المشاركة في الفضاء العمومي حكرا على نخبة معينة، بل أصبحت المشاركة مجالا مفتوحا للجميع"[17].

بفضل منصات الميد الجديدة توسع مجال الفضاء العمومي، "بشكل لم تعرف البشرية له مثيلا، منذ اكتشاف الطباعة، لا سيما أنه استوعب الفئات التي كانت عرضة للإقصاء، والتهميش في الفضاء العمومي التقليدي الذي هيمنت عليه الأنساق السياسية والثقافية والاقتصادية"[18]. فمع ظهور الجيل الثاني من الويب (2.0)، حدثت ثورة في مجال الانترنيت، وظهر المجتمع الافتراضي، وأصبح هناك فضاء عمومي جديد. فظهور "الميد " الجديدة، أسهم في نشوء فضاء عمومي جديد، ترى فيه الأوساط الأكاديمية "المبشر" لتأسيس الساحة العامة (Agora) لقدرتها على خلق فضاء متنوع الأبعاد يحتضن أنماطا من التفاعل (ما بين ذاتية وجمعية)، وأنماط من الكتابة الجديدة (التدوين)، وأنماط من الاتصال ذات نماذج تقليدية، رغم وجودها في الفضاء الافتراضي كالإعلان والتسويق"[19]. لا يختلف اثنان في كون الفضاء العمومي الجديد، ساهمت في تشكيله الثورة الاتصالية الكبرى والتكنولوجيا الجديدة، كبديل عن الفضاء التقليدي الذي لم يعد قادرا على مسايرة التطور المجتمعي والتحولات السيوسيوثقافية، فظهر فضاء عمومي جديد "يخضع لمثالية هابرماس، والذي يعتمد أن يكون الرأي العام حرا في حركة المعلومات وتبادل الأفكار بين المواطنين، فالأنترنيت تقدم إمكانيات جديدة مقارنة بوسائل الإعلام التقليدية، فهي تجعل من السهل نشر المعلومات بشكل كبير بين الأفراد. وتؤكد نظرية الفضاء العام أن وسائل الإعلام الإليكترونية تخلق حالة من الجدل بين الجمهور تمنح ثيرا في القضا العامة وتؤثر على الجهة الحاكمة"[20]. فجيل الأنترنيت حمل معه بداية دمقرطة الحياة السياسية وظهور مجالات عديدة للتعبير الحر وللتفكير الناقد والالتزام بقضا وطنية، فضلا عن تبادل المعلومات والأخبار وجلب التضامن والتعاطف. وقد وفرت الأنترنيت عبر الميد الجديدة "نشوة اتصالية غير مسبوقة تمكن الفرد من التخاطب مع أكثرية الناس دون عناء بكل الحينية والسرعة المطلوبتين في التفاعل والتحاور"[21]. فمنصات الإعلام البديل تقدم الطرق التي بها يمكن للجماهير المعارضة أن تي للتعبير عن نفسها والمشاركة في الفضاء العام الذي فيه يتم تقليص أو

تجاهل ميول وسائل الإعلام التقليدية للقيام بدور الحراسة على الأبواب. ورفضا للفرص المحدودة للظهور (في الإعلام)، اختارت العديد من الجماعات أن تقوم بتطوير الأشكال الإعلامية البديلة الخاصة بهم.

لقد قدمت وسائل الإعلام البديلة منذ وقت طويل قناة للجماهير المعارضة المتنوعة للتعبير عن آرائهم إلى بعضهم البعض، وإلى عموم الناس. كما سجلت الهيئة الملكية للصحافة وجود استجابة لانتشار المطبوعات الراديكالية السرية في فترة الستينيات والسبعينيات بقولها "إن وجود الصحافة البديلة مهم لسببين: الأول حق الأقليات في نشر آرائهم دون صعوبة لا مبرر لها هو من صميم حرية الصحافة. الثاني هو أن أحد مهام الصحافة في المجتمع الديموقراطي أن تعكس آراء أكبر مجموعة من الاهتمامات الواضحة، وتوثر فيها. ويشير تعدد المطبوعات البديلة إلى عدم الرضا الكافي عن الصحافة المؤسسية المتنوعة، وعدم الرغبة أو عدم القدرة من جانب المطبوعات الرئيسية على تقديم فضاء لآراء الاقليات الصغيرة"[22].

هيمنة "المحتجين" على الفضاء العمومي الجديد

تعتبر الحملات الإعلامية التي تُصنع داخل مواقع التواصل الاجتماعي حيال عديد القضا سواء السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية وغيرها، حركات احتجاجية جديدة، انتقلت من العالم الواقعي إلى العالم الافتراضي، لتسهيل الممارسة والتعبئة والتنظيم، وأيضا للحيلولة دون الوقوع في شراك السلطة، التي غالبا ما تقوم بوأد الحركات الاحتجاجية في مهدها، أو تقليم أظافر متزعميها أو الزج بثوارها في أتون السجون بتهم التحريض وتهديد الأمن العام. فإذا كان هابرماس قد رفض في عام 1968، الاعتزاف ن الحركات الاحتجاجية جلبت شكلها الديمقراطي، لرغم من أنه أشار في كتابه "الفضاء العمومي: أركيولوجيا الدعاية عتبارها مكو بنيو للمجتمع البورجوازي" أن ثورة مجالس العمال الألمانية في عام 1918 سمحت بظهور الديمقراطية التمثيلية،[23] فإنه عاد في أوائل السبعينيات، وفي خضم انتقادات المؤرخين وعلماء الاجتماع بخصوص تعددية الفضاء العمومي، للاعتزاف في نهاية المطاف بوجود قوى أخرى مسهمة في تشكل الفضاء العمومي.

شكلت مواقع التواصل الاجتماعي بعد ظهورها المتوالي منذ العقد الأول من القرن الحالي، فضاءات واسعة لعموم مستعمليها، وذلك لغا ت متعددة، منها التعارف وتبادل المعلومات والآراء، ونشر الأخبار والمستجدات، إلا أنها شكلت كذلك في العالم العربي منذ العقد الثاني من القرن الحالي فضاءات لشحن الجماهير وتحريضها على الفعل الاحتجاجي، فكانت هذه المواقع التواصلية "سلاح العصر ضد الديكتاتور ت القائمة، ويرجع ذلك إلى ما توفره من حرية في المناقشة والحوار والتواصل مع الناس من خلال المجتمع الافتراضي على الانترنت"[24].

من خلال المنصات التواصلية، قامت ثورات عديدة في العالم العربي ضمن ما يسمى "الربيع العربي"، حيث كانت بداية هذه الثورات في فضاءات افتراضية أولا، تم فيها شحذ الهمم، والتعبئة للخروج إلى الشوارع، وهو أمر ساعد كثيرا الشباب ومتزعمي هذه الثورات على التنظيم الجيد، وذلك بعيدا عن مراقبة السلطات، وعن تلصص عملاء الأجهزة المكلفة بضبط الأمن العام، ما مكن من الحضور الدائم والمتواصل داخل الفعل الاحتجاجي الذي لم يكن يخبو، بل صار متصاعدا بفعل القوة الجماهيرية التي حوته من أي اختراق محتمل. وتعتبر الثورة المصرية أول ثورة اجتماعية إليكترونية نشأت بعد تحرر الإنسان من القيود الثقافية والإعلامية التقليدية الممثلة في القنوات الرسمية التي تهيمن عليها الدول والحكومات، وكانت بداية للتحرر السياسي معتمدة في ذلك على أسلحة الكيبورد ومدافع الفيسبوك وصواريخ التويتر"[25].

لقد نما وتطور الفعل الاحتجاجي، بعدما وجد فضاء عموميا جديدا للنقاش والتفاعل وتبادل المعلومات والأفكار، بعيدا عن رقابة السلطة التي كانت تستغل هي الأخرى فضاءات عمومية تهيمن عليها عبر بث الرأي الأحادي، لكنها (السلطة) لم تسطع التحكم في فورة الشباب ورغبته في التغيير عبر الفعل الاحتجاجي، فكانت صفحات وحسابات المحتجين الشباب تنطق لثورة من خلال الإعلانات وحائط الصفحات الفايسبوكية والصور المنشورة، ما مكن هذه الاحتجاجات في مصر من أن "تطلق أولى الطلقات التي استقرت في قلب النظام، ليسقط بعد ثمانية عشر يوما من الاحتجاج الذي بدأ من الفايسبوك واستمر يستكمل مراحله في الشارع"[26].

ولا يختلف الوضع لمغرب مع حركة 20 فبراير الاحتجاجية، عن حركة 25 يناير بمصر من حيث بدات الحشد للفعل الاحتجاجي، فإذا كانت ثورة مصر قد انطلقت من الفايسبوك وانتشرت عبر قي مواقع التواصل الاجتماعي، فالشيء نفسه لنسبة لحركة 20 فبراير في المغرب، فقد ظهرت هذه الحركة "من خلال الفيسبوك، حيث صدر أول بيانها الموجه للشعب المغربي لدعوة إلى التظاهر السلمي"[27]. وقد تمكنت الحركة من النزول إلى الشارع بعد الاتفاق على ذلك من خلال الفايسبوك، فبعد "المناقشات التي تمت عبر هذه المنصة خلال عطلة نهاية الأسبوع التي تلت أول مظاهرة لها، وبعد تعميدها كحركة ثورية، تم تجهيز الفيسبوك ليصبح وسيلة لجدولة الاحتجاجات ونشر لقطات الفيديو الخاصة لحركة، لإضافة لكونه منصة للتعبير عن مطالبها الأكثر إلحاحا"[28]. كما شكل الفايسبوك منصة للنقاشات حول الخطوات المستقبلية للحركة لتحقيق أهدافها.

شكلت مواقع التواصل الاجتماعي منصات منفلتة من رقابة السلطة، ففي الوقت الذي كانت هذه السلطة تمنع وسائل الإعلام الجماهيرية التقليدية من نشر صور الاحتجاجات والتدخلات العنيفة ضد المحتجين رغبة منها في وأد هذه الحركات

والقضاء عليها، كانت هواتف المحتجين تنقل الصور الحية لهذه المشاهد، والتي كانت القنوات التلفزيونية العالمية تتلقها وتبني عليها تغطياتها للأحداث، حيث كانت تفاصيل الاحتجاجات وصور المحتجين تصل تباعا إلى العالم من هواتف المحتجين وتوزع عبر منصات التواصل الاجتماعي، الأمر الذي أوقع كثيرا السلطات في حرج كبير، بل إن خروج هذه الصور والمعلومات والأخبار عن هذه الحركات الاحتجاجية كان يربك السلطة والقوات الأمنية. كما وقع مع حركة 20 فبراير بعد نزولها إلى الشارع والتجمع في الساحات العمومية، إذ تم التقاط الصور ومقاطع الفيديو للاشتباكات مع القوات العمومية، وتم نشرها مباشرة على أوسع نطاق.

استعادة الفضاء العمومي: تمسك السلطة بزمام الفعل

رغم هيمنة الشباب على الساحة الاحتجاجية، وتصاعد صراخهم عبر وسائل التواصل الاجتماعي، إلا أن ذلك لا يعدو إلا أن يكون صيحة في واد، وأن ذلك الصراخ، وإن كان صداه يصل إلى كل الأصقاع، ويصير بعد توالي الأ م إلى رأي عام تتداوله الألسن في المجالس واللقاءات، ويصبح بعد ذلك موضوعا شيقا لوسائل الإعلام التقليدية والجديدة. فالسلطة صاحبة القرار والفعل غالبا ما تتجاهل هذه الصيحات الافتزاضية، خصوصا تلك المرتبطة لاحتجاج على بعض قراراتها وسياساتها. وحتى عندما تكون الحملة الشبابية والافتزاضية في أقصى مداها، فإن السلطة كثيرا ما تلجأ إلى أساليب متعددة من أجل وأدها وخفوت صوتها.

أظهرت وقائع متعددة أن السلطة والجهاز التنفيذي هما صاحبا الفعل وصاحبا القرار الأول والأخير، بعيدا عن ضغط وسائل التواصل الاجتماعي، فإرادة السلطة وصناع القرار لا تتماشى غالبا وفي معظم الأحيان مع إرادة رواد الوسائل التواصلية. ولنا في المغرب أمثلة كثيرة عن وقائع انطلقت شرارتها من المنصات الاجتماعية والحسا ت الافتزاضية، وصارت قضا رأي عام، لكن السلطة لم تلتفت إليها، ولم تغير تلك الصرخات الافتزاضية من الأمر شيئا. وأول مثال قد نسوقه في هذا السياق، مباراة الحصول على "شهادة الأهلية لمزاولة مهنة المحاماة" في المغرب لسنة 2023، فهذه المباراة، أسالت مدادا كثيرا، وعجّت صفحات وسائل التواصل الاجتماعي بتدوينات كثيرة عما قيل إنه تلاعبات وخروقات شابت نتائج هذه المباراة التي أشرفت عليها وزارة العدل، ووضِع الوزير الوصي على قطاع العدل في مرمى النيران المنبعثة من وسائل التواصل الاجتماعي، وبعض المواقع الإليكترونية، بل إن كثيرا من المترشحين لهذه المباراة الذين لم يجدوا أسمائهم ضمن الناجحين، حشدوا أنفسهم بعد التواصل عبر الفايسبوك من أجل الاحتجاج أمام مبنى وزارة العدل، بل وصل الأمر إلى حد رفع دعاوى قضائية ضد الوزارة، ومطالبة وزير العدل لاستقالة من منصبه، خصوصا بعد تصريحه الأول في هذه القضية عندما تم استفساره عن ابنه الناجح

في هذه المباراة، كما أن "مقطع الفيديو الذي يتضمن ردود وزير العدل، اعتلى (النزند) وصار رقم واحد في زمن قياسي، وتناقلته الصفحات وعلّق عليه الآلاف"[29]. وتبادله رواد مواقع التواصل الاجتماعي فيما بينهم، لكن كل ذلك لم يدفع نحو أي تغيير، ولم يستقل الوزير من منصبه، ولم تلغ نتائج المباراة، بل إن وزير العدل قال بشكل واضح في تصريح له إنه لا يتأثر بما ينشر عن مباراة المحاماة، ولن يقوم لغاء المباراة. هذا الأمر يؤكد لواضح أن للسلطة خططها وبرامجها بعيدا عن ثير وسائل التواصل الاجتماعي.

قضية أخرى، أسالت تدوينات متعددة، وسجالات مختلفة، وتصاعدت معها احتجاجات في العالم الافتراضي، ثم نزلت إلى العالم الواقعي، وانتقلت نقاشاتها إلى مؤسسات دستورية، ألا وهي قضية "إصلاح صندوق التقاعد". فهذا الملف بدوره تحول من خلال منصات التواصل الاجتماعي والمنصات الافتراضية إلى كرة ثلج ظلت تكبر يوما بعد يوم، وتصاعدت صرخات الرافضين لطريقة ما سمي "إصلاح صندوق التقاعد"، كما رفض المحتجون رفع سن الحصول على التقاعد، وتخفيض نسبة المعاش. ظل الناس يرفضون، وعجت الصفحات بتفاصيل الملف، والتحذير من عواقب عملية الإصلاح ومخاطرها، لكن كانت في النهاية الكلمة الفصل للسلطة لتقرير ما تريد. وغير بعيد عن ملف التقاعد، ها هو ملف آخر ظل يثير النقاش منذ سنة 2017، وأصبح المتضررون منه يزدادون سنة بعد سنة، إنه ملف "التعاقد في قطاع التعليم". لا يمكن أن يمر موسم دراسي دون احتجاجات مستمرة لهذه الفئة، بل إن النقا ت الأكثر تمثيلية، و عتبارها شريكا اجتماعيا للوزارة في تدبير مشاكل قطاع التعليم، دوما تدبج بيا تها بضرورة حل ملف التعاقد، وفق مقاربة تقوم على إدماج "المتعاقدين" في قانون الوظيفة العمومية، بل إن "التنسيقية الوطنية للأساتذة المفروض عليهم التعاقد" التي ولدت من داخل منصات التواصل الاجتماعي "الفيسبوك"، ظلت تطالب لإدماج، وظلت تعبئ أنصارها للاحتجاجات المستمرة انطلاقا من موقع التواصل الاجتماعي، بل تحولت هذه القضية إلى قضية رأي عام، لكن في النهاية وبعد مرور سبع سنوات لا يزال الوضع على ما هو عليه، وما تزال السلطة متمسكة لتعاقد كخيار استراتيجي لها.

نعود كذلك إلى ملف المحروقات، هذا الملف الذي انطلقت صرخاته الأولى من فضاءات التواصل الاجتماعي، بعدما عرفت المحروقات ز دات صاروخية غير مسبوقة في المغرب، وهي الز دات التي ظلت متصاعدة رغم انخفاض سعر المحروقات في السوق الدولية. على إثر ذلك عرف المغرب احتجاجات كثيرة في العالم الافتراضي، ورفعت شعارات صادمة ضد الحكومة المغربية ورئيسها – عتباره أحد الفاعلين في قطاع توزيع المحروقات– لكن رغم كل ذلك لم يتم تخفيض أسعار المحروقات كي تعود إلى أسعارها السابقة، بل ظل الوضع على ما هو عليه، ستثناء بعض التخفيضات في السعر، والتي لم تكن تتجاوز بضع سنتيمات فقط.

حتى البرلمان صاحب السلطة التشريعية، فقد أفرغته الحكومة من معناه الحقيقي كسلطة تشريعية حقيقية، وحولته إلى مؤسسة صورية بعة للجهاز الحكومي ذي الوظيفة التنفيذية، و طلالة بسيطة على القوانين ومشاريع القوانين التي تمت المصادقة عليها وخروجها إلى حيز الوجود لتكتسب قوتها الشرعية ومشروعيتها، سنجد أنها قوانين كلها محالة على البرلمان من الحكومة، في حين أن عشرات مشاريع القوانين التي تقدم بها البرلمانيون ما تزال في رفوف المؤسسة التشريعية سواء بمجلس النواب أو مجلس المستشارين، الأمر الذي يكشف بما لا يدع مجالا للشك أن الحكومة في المغرب هي صاحبة الفعل والهيمنة. وإذا كانت المبادرة التشريعية هي حق لكل من الحكومة والبرلمان طبقا للدستور المغربي، فإن الملاحظ هو هيمنة الحكومة على المبادرة التشريعية. وكمثال على ذلك نورد تصريحا لرئيس مجلس النواب النعم ميارة لدى حلوله ببر مج "البرلمان والناس" على القناة الثانية المغربية (2M)، حيث أشار إلى أن "مجلس المستشارين تدارس وصادق خلال الدورة التشريعية الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية الحادية عشرة، على 42 نصا ما بين قانون ومقنزح قانون، إلا أن هناك أزيد من 50 مقنزح قانون تقدم بها السادة المستشارين ما تزال تنتظر"[30].

هناك واقعة أخرى، تؤكد بما لا يدع مجالا للشك أن مبادرة التغيير والفعل في واقع المواطنين، هي مهمة حصرية للسلطة والحكومة، وفق خياراتها الأساسية واستراتيجياتها وتصوراتها، ولا تتأثر ي ثير خارجي قادم من فضاءات الاحتجاج والرفض. نقف عند "عريضة الحياة"، التي تحولت إلى قضية رأي عام سنة 2020. هذه العريضة التي انطلقت شراراتها بمنصات التواصل الاجتماعي، من أجل إنشاء حساب خصوصي لدى الخزينة العامة للمملكة المغربية سم "صندوق مكافحة السرطان"، تفاعلا مع نداء أطلقه عدد من المصابين لمرض عبر وسائل التواصل الاجتماعي، من خلال هاشتاغ "# مابغيناش_نموتو_ لسرطان" (لا نريد أن نموت لسرطان)، وقد وقع العريضة أكثر من 40 ألف مغربي، تماشيا مع المقتضيات القانونية المنظمة لمجال تقديم العرائض والملتمسات، والتي تستمد روحها من الفصل 15 من الدستور الذي يعطي "للمواطنات والمواطنين، الحق في تقديم العرائض إلى السلطات العمومية"[31].

وبعد استكمال الشروط القانونية المنظمة لمجال تقديم العرائض تطبيقا للقانون التنظيمي 44.14 المتعلق بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم العرائض إلى السلطات العمومية، تم إيداعها لدى رئيس الحكومة من أجل التجاوب مع المطلب. وخلال مدة توقيع العريضة بكل المدن المغربية من قبل مدعمي العريضة، كانت منصات التواصل الاجتماعي تغلي حتجاجات عن ارتفاع عدد الموتى بسبب مرض السرطان، والتنديد بضعف التغطية الصحية للمرضى، وعدم قدرة كثير من المصابين توفير مبالغ العلاج، إلا أن الحكومة لم تتجاوب مع النداءات الكثيرة التي عجت بها مواقع التواصل الاجتماعي، ولم تتفاعل مع عريضة الحياة أيضا.

وحاول رئيس الحكومة آنذاك (سعد الدين العثماني) تبرير رفض حكومته لمطلب العريضة خلال استقباله لوكيل العريضة و ئبه بكون "مطلب إنشاء صندوق مكافحة السرطان تواجهه إكراهات داخل الحكومة، معلنا عن تعويضه بتخصيص عدد من المداخيل لتقديم الدعم لمرضى الداء الخبيث، و34 إجراء، من بينها إنشاء لجنة وطنية للسرطان، يرأسها رئيس الحكومة تضمّ فاعلين مؤسساتيين، ومهنيين، وممثلين عن المجتمع المدني، لتتبّع تقدم هذه الورشة الوطنية الكبيرة، وكذلك مخطّط وطني للوقاية من السرطان 2020-2021، وتعميم تلقيح الفتيات البالغات 11 سنة، ضدّ سرطان عنق الرحم، والذي يهمّ حوالي 350 ألف فتاة سنو ً، وسيساعد على القضاء على هذا النوع من السرطا ت لنسبة للأجيال الصاعدة"[32]. في المقابل قال ئب وكيل العريضة "جواب الحكومة كان عاما، رغم بعض الإجراءات المحمودة، إن تمّ تفعيلها، إلاّ أنه لم يرق إلى ما كنا نصبو إليه.. سنواصل تتبّع هذه الإجراءات المعلنة مع مزيد من النزافع بما يسمح به القانون"[33].

هذه الوقائع والقضا وغيرها كثير انطلقت التعبئة لها من خلال مواقع التواصل الاجتماعي، وظلت أخبارها وتفاصيلها أولا ولها تتداولها الألسن، وقامت على إثرها احتجاجات وحملات رافضة للضغط على السلطة من أجل النزاجع عنها أو إصلاحها وفق مقاربة تخدم المواطن، إلا أن تلك الحملات الاحتجاجية والرافضة كانت مجرد صرخات، مثل نداء في صمت الأفق، لا يلق أذ سماعة لنبض القلوب، فضاعت الصرخات والنداء، وعاد أصحاب السلطة والمال والصولجان لإصدار القرار رغم أنف الثوار.

تدجين مؤثري الفضاءات التواصلية

أدركت السلطة متأخرة أن هيمنة الشباب ورواد منصات التواصل الاجتماعي، على الفضاء العمومي، يشكل خطرا على هيبة السلطة وقدراتها وطريقة فعلها في الفضاء العمومي تماشيا مع استزاتيجياتها وخططها وإمكا تها وبرامجها. كما أدركت السلطة أن فضاءها العمومي (الإذاعة والتلفزة) الذي ظلت تحتكره لوحدها دون فسحه لإمكانية سماع صوت غيرها فيه، بدأ نجمه في الأفول، وبدأ ثيره يخبو، وزال وميضه بعدما فتحت منصات التواصل الاجتماعي أعين الناس على الآراء المعارضة لما ترغب السلطة في نشره بينهم، بل تضررت كثير من خطط واستزاتيجيات السلطة بشكل أو خر، لذلك بدأت تبحث عن بدائل تمكنها من تملك هذه الفضاءات الجديدة، خصوصا بعد فشل استمالة رواد هذه الفضاءات من قبل الأحزاب السياسية والجمعيات وغيرها. وقد بدأ تدخل السلطة في هذا الشأن، من خلال استمالة عينة من رواد هذه الفضاءات إلى اتجاهها، وخصوصا من يسمون ب "المؤثرين"، وهم عينة من الشباب الذين يتوفرون على حسا ت في وسائل التواصل الاجتماعي، ويحضون بمتابعة كبيرة جدا، الأمر الذي رفعهم إلى مصاف الشهرة. تي السلطة وصانع القرار برواد الفضاءات

الاتصالية كمبشرين لقرار السياسي والتنموي الذي يقدم عليه صانع القرار ومدافعين عنه، مهمتهم حشد الدعم له، مواجهة الإعلام التقليدي المنفلت في قضبة السلطة (الجرائد)، والرد على الحملات الاحتجاجية الافتراضية ضد ذاك القرار.

إن لجوء السلطة إلى خدمات هذه الفئة، يندرج في سياق البحث عن تعبئة كبيرة لما ترغب فيه السلطة أو الحكومة، وتسعى إلى نشره على أوسع نطاق، وانخراط السكان فيه بشكل سريع وفعال دون تردد ـف"المؤثرون" كلما اتحدت جهودهم في فنزة زمنية محددة على نشر محتوى معين، إلا وصار هذا المحتوى في صدارة الآراء والقضا التي تستأثر لاهتمام خلال تلك الفنزة. وبوجود المحتوى ذاته لصيغ اللغوية ذاتها، والاتجاه الموحد نحو التأييد أو الرفض حسب رغبة السلطة الممولة، يحتل صدارة المشهد الافتراضي، ولأن هؤلاء "المؤثرين" يحضون بمتابعة كبيرة وواسعة، فإن محتو تهم تتصدر صفحات وحسا ت جميع متابعيهم، فيظن هؤلاء (المتابِعين) أن الرأي العام كله يسير في اتجاه تبني ذلك القرار الذي يتضمنه المحتوى المنشور. وطبعا تساعد الخوارزميات على ذلك، إذ أنها من خلال البيا ت "تفهم تفضيلات المتصفح أو المستخدم عبر تتبعها لسلوكه، وتعرض له محتوى مشابها أو مواضيع محددة لت استحسانه سابقا؛ سواء كان من نفس الأصدقاء الذين يتفاعل معهم أو من الصفحات التي يتابعها أو سواها"[34].

ويظهر ذلك جليا من خلال مشروع "بر مج فرصة" حيث تم جمع عدد كبير من المؤثرين وتكليفهم لنزويج لهذا البر مج الذي أطلقته الحكومة. إن اللجوء إلى هذه الفئة يجد تفسيره في تصريحات المشرفين على البر مج، حيث عبروا لحظة إطلاق البر مج عن أهمية انخراط هذه الفئة في النزويج للبر مج الحكومي. وفي هذا المضمار اعتبرت فاطمة الزهراء عمور، وزيرة للسياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني (المكلفة ببر مج فرصة المتعلق بتقديم قروض للشباب تصل إلى 100 ألف درهم (10 آلاف دولار) من أجل إنجاز مشاريع مدرّة للدخل) أن "من بين نقط قوة هذا البر مج هي الحملة التواصلية التي أطلقتها الوزارة بمساهمة جميع وسائل التواصل المتاحة، والتي مكنت من تحقيق النتائج المنتظرة، حيث إن مكو ت هذا المشروع ومراحله وجميع المعلومات وصلت بسرعة إلى جميع المواطنين"[35].

سبق أيضا لوزير النزبية الوطنية والتعليم الأولي والر ضة شكيب بنموسى أن عقد لقاء مع مجموعة من النشطاء (المؤثرين) على مواقع التواصل الاجتماعي من أجل وضعهم في صورة المشروع الإصلاحي للتعليم، والمتعلق بخارطة الطريق 2022-2026 التي يباشرها الوزير. وكشف أحد المؤثرين الحاضرين في هذا اللقاء أن "استعانة بعض وزراء الحكومة لمؤثرين في الفضاءات الرقمية لتلميع برامجهم أو لتسويق بعض البرامج، هو تقليد السياسيين الأوروبيين والأميركيين"[36]. ولم يكن الأمر ينحصر فقط عند استمالة المؤثرين النشطاء بمواقع التواصل الاجتماعي، والذين تحظى محتو تهم المنشورة بملايين المتابعات،

بل إن الحكومة، وإدراكا منها بخطورة هذه الفضاءات التواصلية، حاولت الاستمرار في تدجين روادها أو على الأقل التحكم في رقابهم، فبادرت إلى المصادقة في 19 مارس 2020 على مشروع القانون رقم 22.20 بشأن استخدام مواقع الاجتماعي أو شبكات البث المفتوحة أو الشبكات المماثلة، الذي قدمه وزير العدل. هذا القانون الذي أ ر جدلا واسعا بعد اكتشافه، يمنح سلطات واسعة للسلطة ولمزودي الخدمات بشأن حذف أو حظر أو منع أي محتوى ترى السلطة أنه لا يتماشى مع توجهاتها. ورغم محاولة السلطة فرض الأمر الواقع وتمرير مشروع القانون، إلا أنها قامت في النهاية بتعليق هذا المشروع القانوني مؤقتا دون أن تقوم بسحبه، بعدما تبين أن هذا القانون قد يعصف بتماسك التحالف الحكومي، وليس بسبب الرفض الشعبي له.

إذا كان الأصل في المواضيع التي تتصدر قائمة "التزند" أنها تكون متزامنة مع حدث معين أو مع موضوع يشغل ل جمهور واسع نشيط على المنصات الاجتماعية، فإنه أحيا قد تلجأ بعض الجهات إلى التلاعب"التزند"، فيظهر موضوع أو قضية معينة في صدارته، وكأنه يحظى بذلك في الواقع وفي أذهان الكثيرين، إلا أن الواقع عكس ذلك، حيث تقوم مجموعة من "الحسا ت الموجهة، أو الوهمية؛ لنشر بشكل مخطط له ومتزامن بهدف التزويج لقضية معينة، والتلاعب بخوارزميات منصات التواصل لتصنف تلك القضية ضمن «الأكثر تداولا»، وإيهام الرأي العام أنها تحظى هتمام عدد كبير من المستخدمين"[37].

خاتمة

لرغم من هيمنة منصات التواصل الاجتماعي على حياتنا، وقدرتها على حشد الدعم والتأييد لأي قضية أو التعبئة لأي احتجاج ضد أي قرار، عتبارها فضاء عموميا جديدا للنقاشات وتبادل المعلومات والآراء بين جيل جديد، إلا أن السلطات بدأت تعي قوة هذه الفضاءات وخطورتها على قراراتها واستراتيجياتها، فبادرت إلى استمالة كثير من "المؤثرين" بها إلى صفها، بعدما كد أن إدارة ظهرها إلى الاحتجاجات الافتراضية ضد قراراتها ليس لقرار السليم، لأن صورتها في المخيال الشعبي تتأثر.

الهوامـــــــش:

[1] – هواري حمزة: مواقع التواصل الاجتماعي وإشكالية الفضاء العمومي؛ مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية (محكمة)، العدد 20، شتنبر2015، ص 227.

[2] – محمد عبد السلام الأشهب: أخلاقيات المناقشة في فلسفة التواصل لهابرماس؛ دار ورد للنشر والتوزيع، ط1، 2013، ص166.

[3] – عبد اللطيف بن صفية: وسائل الإعلام والمجتمع المدني في الفضاء الافتراضي: الحراك العربي بين ثقافة المواطنة والديموقراطية؛ مجلة اتحاد الإذاعات العربية، العدد4، 2011، ص 15.

[4] – فريدة صغير عباسي: تجليات الفضاء العمومي الافتراضي من خلال التفاعل الافتراضي عبر المجموعات الافتراضية؛ المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، العدد 4، 2018، ص 121.

[5] – لعياضي نور الدين: فضاء عمومي أم مخيال اجتماعي؟ مقاربة لتمثل التلفزيون في المنطقة العربية؛ حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الكويت، 2014، ص 31.

6 – ستيفن كولمان وكارين روس: الإعلام والجمهور، ترجمة صباح حسن عبد القادر، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، 2012، القاهرة، ص 123

[7] – رشيد العلوي: الفضاء العمومي المعارض: نقد أطروحة هابرماس، نشر مؤسسة مؤمنون بلا حدود، أكتوبر 2016.

[8] – محمد عبد السلام الاشهب: أخلاقيات المناقشة في فلسفة التواصل لهابرماس؛ دار ورد للنشر والتوزيع، ط1، 2013، ص ص 163 و164.

[9] – محمد عبد السلام الاشهب: أخلاقيات المناقشة في فلسفة التواصل لهابرماس؛ دار ورد للنشر والتوزيع، ط1، 2013، ص 167.

[10] – منصور أشرف حسن: نظرية هابرماس في المجال العام؛ أوراق فلسفية، مصر، العدد 7، 2002، ص253.

[11] – محمد عبد السلام الأشهب: أخلاقيات المناقشة في فلسفة التواصل لهابرماس؛ دار ورد للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2013، ص 167.

[12] – جونسون بولان: هابرماس ومفهوم الفضاء العمومي؛ ترجمة نورد الدين علوش، مجلة دراسات إنسانية واجتماعية، جامعة وهران، العدد4، يناير 2014 ص232.

[13] – محمد عبد السلام الأشهب: أخلاقيات المناقشة في فلسفة التواصل لهابرماس؛ دار ورد للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2013، ص 167 و168.

[14] – هواري حمزة، مواقع التواصل الاجتماعي وإشكالية الفضاء العمومي؛ مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية (محكمة)، العدد 20، شتنبر2015، ص 222.

15 – ستيفن كولمان وكارين روس: الإعلام والجمهور، تر صباح حسن عبد القادر، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، 2012، القاهرة، ص 173

[16] – ابراهيم بعزيز: دور وسائل الإعلام الجديدة في تحول المتلقي إلى مرسل وظهور صحافة المواطن؛ مجلة إتحاد الإذاعات العربية، تونس، العدد 3، 2011، ص 47.

[17] – محمد عبد السلام الأشهب: أخلاقيات المناقشة في فلسفة التواصل لهابرماس؛ دار ورد للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2013، ص ص170 و171.

[18] – رضوان قطبي: شبكات التواصل الاجتماعي والفضاء العمومي لمغرب؛ مجلة الدراسات الإعلامية للمركز الديمقراطي العربي، العدد 4، غشت، 2018، ص 247.

[19] – هواري حمزة: مواقع التواصل الاجتماعي وإشكالية الفضاء العمومي؛ مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية (محكمة)، العدد 20، شتنبر2015، ص 227.

[20] – جمال بن رزوق وسهيلة بضياف: الإعلام الجديد والفضاء العمومي الافتراضي بعث للقيم الديموقراطية أم هدم لها، ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي العلمي حول "شبكات التواصل الاجتماعي وتغير البيئة الإعلامية في الوطن العربي"، تونس 16- 18 أكتوبر 2014، ص 3.

[21] – هواري حمزة، مواقع التواصل الاجتماعي وإشكالية الفضاء العمومي؛ مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية (محكمة)، العدد 20، شتنبر 2015، ص 226.

[22] – ستيفن كولمان وكارين روس: الإعلام والجمهور، تر صباح حسن عبد القادر، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، 2012، القاهرة، ص 128.

[23] – ستيفن كولمان و كارين روس: الإعلام والجمهور، تر صباح حسن عبد القادر، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، 2012، القاهرة، ص 5 و6.

[24] – محمد سيد ر ن: الافتراضي والمفترض: المثقفون والسياسة على الفيس بوك، روافد للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2015، ص 44.

[25] – محمد سيد ر ن: الافتراضي والمفترض: المثقفون والسياسة على الفيس بوك، روافد للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2015، ص6.

[26] – نفسه، ص 6.

[27] – عبد العزيز راضي: الحركات الاحتجاجية ووسائل التواصل الاجتماعي- حركة 20 فبراير في المغرب، ترجمة عبير الفقي، مجلة أفريقية- عربية مختارات العلوم الاجتماعية، مركز البحوث العربية والإفريقية (Codesria)، القاهرة، 2018، ص 110.

[28] – عبد العزيز راضي: الحركات الاحتجاجية ووسائل التواصل الاجتماعي- حركة 20 فبراير في المغرب، ترجمة عبير الفقي، مجلة أفريقية- عربية مختارات العلوم الاجتماعية، مركز البحوث العربية والإفريقية (Codesria)، القاهرة، 2018، ص 111.

[29] – عبد العزيز بنعبو: موجة غضب عارمة من تصريحات وزير العدل المغربي بشأن نجاح ابنه في امتحان المحاماة، جريدة القدس العربي، عدد10853، بتاريخ 2 يناير 2023.

[30] – النعم ميارة: بر مج "البرلمان والناس"، القناة الثانية 2M، ريخ البت يوم السبت 11 فبراير 2023.

[31] – الدستور المغربي لسنة 2011، الفصل 15.

[32]–عادل نجدي: الحكومة المغربية ترفض إنشاء صندوق لمكافحة السرطان، مجلة العربي الجديد، 28 سبتمبر 2020. (https://n9.cl/7y422).

[33] – عاجل نجدي: الحكومة المغربية ترفض إنشاء صندوق لمكافحة السرطان، مجلة العربي الجديد، 28 سبتمبر 2020 (https://n9.cl/7y422)

[34] – يونس مسكين ومحمد حمايسة ومنتصر مرعي: دليل أخلاقيات الصحافة في العصر الرقمي، معهد الجزيرة للإعلام، 2022، ص 11.

[35] – خالد فاتيحي: عمور: بر مج "فرصة" تجاوز أهدافه والاعتماد على المؤثرين ساهم في إنجاحه، موقع مدار21، يوم 23 يناير 2023 على الساعة 20:00 مساء. (https://madar21.com/135180.html)

[36] – عادل نجدي: "المؤثرون" المغاربة بخدمة الحكومة: أداة تسويق أم تغطية لعجز؟، جريدة العربي الجديد، بتاريخ 4 ماي 2022. (https://n9.cl/7z3sm)

[37] – يونس مسكين ومحمد خمايسة ومنتصر مرعي: دليل أخلاقيات الصحافة في العصر الرقمي، معهد الجزيرة للإعلام، 2022، ص 22.